عرب وعالم

إعداد/محمد مفتاح

انتخاب علي الراشد رئيساً لمجلس الأمة الكويتي

الشيخ صباح: نتفهم مخاوف أهل الكويت من الفوضى وانحراف الخطاب السياسي

الكويت/ متابعات:

انتخب مجلس الأمة الكويتي النائب علي الراشد رئيساً للمجلس، خلفاً لأحمد السعدون رئيس المجلس الأسبق، الذي حلّ في أوائل العام الحالي لعدم شرعيته.

وافتتح أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أعمال الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة الكوتي الجديد، حيث هنأ أعضاء المجلس على ثقة الشعب الكويتي بهم.

وقال: «نتفهم مخاوف أهل الكويت من الفوضى وانحراف الخطاب السياسي، ونؤكد أن حرية التعبير عن الرأي الذي يستهدف الإصلاح، والذي يكون في إطار القواعد والشروط التي يحددها القانون مكفولة للجميع».

وتحدث عن الأحداث المحلية في الكويت قائلاً «إذا كنا جميعاً نستنكر تلك الممارسات وما شابهها من أعمال تجاوزت القانون والأعراف والقيم المعهودة، وأقلقت راحة المواطنين الآمنين في مساكنهم، وأدت إلى إشاعة الفوضى واستخدام آفة الإقصاء والتخوين بين أبناء الوطن الواحد، فلا يفوتنا أن نوجه تحية إكبار وتقدير لرجال الأمن بما تحلوا به من صبر وحكمة في مثل هذه الأحداث والحد من آثارها ومضاعفاتها».

ووجه الصباح بعض الرسائل لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة، جاء في أولها رسالة موجهة إلى الحكومة لأن عليها التخطيط لبرنامج عمل واضح وسليم.

وكانت رسالته الثانية لمجلس الأمة الذي تقع عليه مسؤولية إصلاح المؤسسات التشريعية وتعزيز دورها الإيجابي في دفع مسيرة الإنجاز الوطني، والنأي به عن النزاعات الطائفية والقبلية وضمان الارتقاء بلغة الحوار.

وجاء ضمن رسالته التي وجهها للشباب: «عليكم أن تكونوا أكثر نضجاً ووعياً وبصيرة، في تكوين قناعاتكم ومواقفكم، فأنتم الطاقة المحركة لتنمية أي مجتمع وارتقائه، وأنتم أعمدة النهضة المقبلة».

واختتم الصباح «ستظل دولة الكويت كما عهدتموها شامخة ورايتها خفاقة، وتنعم بالديمقراطية والحرية وستكون عنواناً للحمة الوطنية».

فيما مؤيدو الرئيس مرسي يعاودون حصارهم للمحكمة الدستورية العليا

المعارضة المصرية تدعو إلى إعادة المرحلة الأولى من الاستفتاء على الدستور

القاهرة / متابعات :

قال مصدر قضائى مسئول، إن مؤيدي الإخوان المسلمين الذين حاصروا المحكمة الدستورية العليا عادوا مرة أخرى إلى التجمع أمام البوابة الرئيسية والجانبية للمحكمة، بعد أن انتقلوا إلى الناحية المقابلة للمحكمة على كورنيش النيل، وحالوا دون دخول المستشار ماهر البحيرى، رئيس المحكمة، ووصوله إلى مكتبه، خاصة بعد قيامهم بمحاولة الاعتداء عليه أكثر من مرة، مما اضطره إلى المكوث فى نادي المحكمة لحين قيام الأجهزة المعنية بالتصرف مع المعتصمين وإبعادهم من أمام البوابات.

وأضاف المصدر، أن أجهزة الأمن كانت قد أقنعت المعتصمين أمام المحكمة بالانتقال إلى الناحية المقابلة على كورنيش النيل بالمعادي، وأثناء توجه المستشار ماهر البحيرى بسيارته ومحاولته الدخول فوجئ بالمعتصمين يتجمعون مرة أخرى أمام البوابات الخاصة بالمحكمة، والحيلولة دون دخوله مع الهتافات المعادية للمحكمة وأعضائها، فقام المستشار البحيرى بالاتصال بمدير الأمن وقائد المنطقة الغربية، واللذين أكدا له أن الأجهزة الأمنية ستخلي المعتصمين من الباب الرئيسى للمحكمة حتى يتمكن من الدخول.

وأشار المصدر إلى أنه فور حضور رئيس المحكمة مرة أخرى وجد المعتصمين أمام الباب الرئيسي، وحاول عدد من القيادات الأمنية إدخال المستشار البحيرى من الباب الجانبى، إلا أنه تبين وجود تجمعات عليه من قبل المعتصمين ومحاولة الاعتداء على سيارته، فاضطر إلى العودة إلى نادي المحكمة المواجه لها والجلوس فى مكتبه، واتصل مرة أخرى بمدير الأمن الذي أكد له أنه يمكن له الدخول وأن لا أحد يمكن التعرض إليه وأنه لا يستطيع التعامل مع المعتصمين ومنعهم من اعتصامهم، أو أن يخليهم، فرفض البحيري الدخول إلى المحكمة خشية تعرضه للاعتداء من قبل المعتصمين، خاصة أن أعدادهم كبيرة جدا ويرددون هتافات معادية له من شأنها تهديد حياته بالخطر.

وأوضح المصدر أن المحكمة تدرس حالياً إصدار بيان بشأن محاولة الاعتداء عليها وعلى أعضائها ومنعهم من الدخول وممارسة أعمالهم، بالرغم من الاستفتاء على الدستور تم إجراؤه وأن المحكمة علقت عملها، مشيرا إلى أن المحكمة تطالب رئيس الجمهورية والقوات المسلحة بحماية أعضائها من الاعتداء عليهم، وأن تسود دولة القانون والدستور بعيدا عن استخدام العنف والبلطجة.

وتعليقاً على عدم عقد جلسات حل الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى فى مكان آخر غير المحكمة، بما يسمح به القانون، أوضح المصدر أن ذلك كان فى استطاعة المحكمة، ولكن لا يجوز عقد تلك الجلسات إلا فى حالة إعلان الخصوم، وهم من يمثلون المعتصمين أمام المحكمة، فإذا ما قررت المحكمة عقد الجلسات فى مكان آخر وتم إعلان الخصوم فإن حشود المعتصمين ستنتقل بالتبعية إلى المكان الذى ستعقد فيه الجلسات، وقد يحدث ما لا تحمد عقباه من اعتداء على أعضاء المحكمة فى حالة إصرارهم على عقد الجلسات.

فى سياق متصل، دعت المعارضة في مصر، امس الأحد، إلى إعادة المرحلة الأولى من استفتاء الدستور.

يأتي ذلك، بعدما طالب العديد من المنظمات الحقوقية المصرية بإعادة عملية الاستفتاء على الدستور، بسبب الانتهاكات التي شابت عملية التصويت، مؤكدة أنها تلقت أكثر من 5 آلاف شكوى، كما أن ممثلي المجتمع المدني منعوا من المشاركة في الاستفتاء.

وأفادت المنظمات، خلال مؤتمر صحافي عقد امس الأحد، بوجود أعضاء من حزب الحرية والعدالة داخل اللجان يوجهون المقترعين، وأشارت إلى أن عدم نقل عمليات الفرز عبر الدوائر التلفزيونية المغلقة مخالف للقانون.

وسردت منظمات حقوق الإنسان المخالفات، حيث قالت رصدنا العديد من المخالفات منها، وجود أشخاص ينتحلون صفة القضاة، فضلاً عن وجود استمارات تصويت غير مختومة، بالإضافة إلى تعطيل التصويت عمداً في بعض اللجان.

كما سلطت الضوء على غياب الحبر الفسفوري في بعض اللجان، وغياب الإشراف القضائي الكامل، كما رصدت المنظمات مخالفات أخرى تتجسد في التصويت بدل النساء في بعض مراكز التصويت.

وختاما طالبت المنظمات اللجنة العليا المشرفة على الاستفتاء بضرورة تلاشي تلك الأخطاء في المرحلة القادمة من التصويت.

وأظهرت نتائج شبه رسمية موافقة 56 ٪ من المصريين على مشروع الدستور في المرحلة الأولى، التي جرت في بعض المحافظات، ومن المقرر أن تجري المرحلة الثانية من الاستفتاء في الثاني والعشرين من هذا الشهر.

وأصدرت جبهة الإنقاذ الوطني، التي تضم محمد البرادعي وعمرو موسى وحمدين صباحي بياناً، عقب ظهور نتائج الاستفتاء شددت فيه على ما يلي:

1 - إن انحيازها للإرادة الشعبية التي عبرت عنها المشاركة الكثيفة للجماهير ورفض الجبهة أي تزوير أو تحوير لهذه الإرادة عن طريق الانتهاكات الفاضحة التي تمت أمس من السلطة الحاكمة، وقد أكده و بشكل قطعي اليوم بيان منظمات المجتمع المدني المحايدة والمستقلة عن الأحزاب وعن الصراع السياسي في مصر.

2 - إن الجبهة تدعم بشكل كامل الدعوتين اللتين صدرتا عن منظمات المجتمع المدني، وهي أن تقوم اللجنة العليا المشرفة على الاستفتاء بتلافي كل الانتهاكات التي سيطرت على المرحلة الأولى، وأن تتعهد اللجنة بالفعل وبالممارسة بمنع تكراراها وأن تقوم بإعادة المرحلة الأولى بشكل كامل بعد الانتهاكات التي تؤثر حتما على نتائجها.

3 - إجراء تحقيقات نزيهة وناجزة في أكثر من أربعة آلاف شكوى من المواطنين ونقلتها منظمات المجتمع المدني للجنة العليا للاستفتاء ونحو ألف وخمسمائة محضر رسمي في أقسام الشرطة، تتضمن توثيقاً لهذه الانتهاكات الفاضحة، وأن يحاسب من ارتكبها بالجزاء المقرر في القانون سواء كان عضوا في هيئة قضائية أو منتحلا لصفتها.

4 - إن الجبهة ستواصل متابعة الموقف وستقدر موقفها النهائي في ضوء مبدأ أساسي وهو مدى تعبير عملية الاستفتاء عن الإرادة الشعبية أيا كانت النتائج.

الى ذلك أقام خالد علي، المرشح السابق لرئاسة الجمهورية، وأحمد الفضالي، رئيس جمعية الشبان المسلمين، دعويين قضائيتين، الأحد، أمام محكمة القضاء الإداري ضد رئيس الجمهورية، ورئيس اللجنة العليا المشرفة على الاستفتاء على الدستور، للطعن على الاستفتاء مطالبين بوقف تنفيذ «القرار السلبي بالامتناع عن وقف إجراء الاستفتاء، ووقف إعلان النتيجة، وإعادة التصويت مرة أخرى بعد إدراج نصوص مشروع الدستور باستمارة إبداء الرأي».

وجاء في دعوى خالد علي أنه تم الإعلان عن أن استمارات تصويت المصريين في الخارج لا توجد بها نصوص الدستور، وبسؤال المطابع الأميرية عن رقم عدد الجريدة الرسمية الذي نشر به مشروع الدستور، تبين أنه لم ينشر في الجريدة، وأن ما نشر فقط هو قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء.

وأضاف أنه عندما توجه للإدلاء بصوته فوجئ بأن استمارة إبداء الرأي خالية من نصوص المواد الدستورية، فامتنع عن الإدلاء بصوته.

وقال «الفضالي»، في دعواه إن عملية التصويت شابها العديد من المخالفات التي تكفي لإبطالها بالكامل، فكانت هناك لجان اكتشف أن المشرف بها موظف، وأخرى مدرس وليسوا قضاة، بالإضافة إلى أن لجانا أخرى تم تصويت الناخبين فيها ببطاقات غير مختومة، وهو ما يعد خللا جسيما يضرب صميم عملية التصويت، ويشوب أي نتيجة بالبطلان.

وقال خالد علي، في تصريحات لـ«المصري اليوم»، إن الجمعية التأسيسية أصدرت أكثر من مسودة للدستور، حتي بعد المسودة التي سلمها المستشار حسام الغرياني، رئيس اللجنة، إلى رئيس الجمهورية خرج بعض أعضاء التأسيسية، وحزب الحرية والعدالة، وذكروا أن هناك نسخا مشوهة طبعت ووزعت على العامة من مجهولين لدعوة المصريين للتصويت بلا، وهو ما يعني أن حائلا موضوعيا يعوق قدرته على الاختيار الحر في الاستفتاء، فلا يعلم على وجه يقيني ما هي المسودة التي سلمها «الغرياني» للرئيس، ولا يعلم ما هي التي دعا الرئيس الشعب للاستفتاء عليها، وهو ما يصيب العملية الانتخابية بالبطلان الذي يصل بها إلى الانعدام لأن التصويت تحول من استفتاء على نصوص الدستور إلى الاستفتاء على المجهول، وعلى الهوية السياسية، والانحيازات الحزبية والشخصية.

الرئيس الفنزويلي يستعيد «قدرته الذهنية بالكامل»

كراكاس / وكالات :

قال مسؤول فنزويلي إن الرئيس هوغو شافيز (58 عاما) استعاد «قدرته الذهنية بالكامل» بعد عملية أجريت له الثلاثاء الماضي بكوبا واستغرقت ست ساعات، وذلك لإزالة ورم سرطاني.

وقال وزير العلوم والتكنولوجيا خورخي أرياز في اتصال هاتفي من هافانا بث على التلفزيون الرسمي إن الرئيس يواصل التماثل للشفاء، وإن حالته تستقر تدريجيا ويتمتع بقدرة ذهنية كاملة بما يكفي لإرسال هذه الرسالة للشعب الفنزويلي.

وأضاف أرياز -وهو أيضا زوج ابنة شافيز ويرافقه خلال فترة نقاهته- «ندرك بأنه كانت هناك بعض لحظات التوتر معظمها يومي الثلاثاء والأربعاء، ولكننا تغلبنا عليها واحدة تلو الأخرى».

وكان وزير الاتصال أرنيستو فيليغاس أكد بدوره الجمعة الماضية أن شافيز «استجاب بشكل جيد للعلاج الذي خضع له»، مضيفا أنه يتعافى بشكل بطيء.

وخضع شافيز الثلاثاء الماضي في هافانا عاصمة كوبا لعملية جراحية قالت كراكاس إنها كانت ناجحة، وهي رابع عملية تجرى له منذ تشخيص إصابته بسرطان في يونيو 2011.

وتدهورت حالة شافيز -الذي تولى الرئاسة منذ عام 1999 - بصورة كبيرة منذ فاز بفترة رئاسية جديدة قبل شهرين، ويتلقى حاليا العلاج في هافانا من سرطان رفض الكشف عن نوعه وتفاصيله، رغم إعلان شفائه في وقت سابق من العام. وأكد مسؤولون أن عملية الشفاء ستكون طويلة ومعقدة.

وتتعامل كراكاس مع مرض رئيسها بسرية وتعتبر السرطان الذي يعاني منه سرا من أسرار الدولة، ما يثير انتقادات المعارضة التي تطالب بمزيد من الشفافية بشأن الحالة الصحية للرئيس، واتهمت الحكومة بالاستغلال السياسي لمشكلاته الصحية.

وانتخب شافيز مجددا في السابع من أكتوبر الماضي لولاية ثالثة مدتها ست سنوات بعد حصوله على 55 ٪ من الأصوات، وينتظر أن يستهلها في العاشر من يناير القادم، لكنه عين نائبه نيكولاس مادورو لتولي شؤون الرئاسة بالإنابة إذا أصبح «عاجزا» عن القيام بمهامه.

وينص الدستور على أنه في حالة عجز الرئيس عن القيام بمهامه الرئاسية، يتعين إجراء انتخابات جديدة في غضون ثلاثين يوما.

طهران: نشر صواريخ «باتريوت» بتركيا يمهد للحرب

طهران / وكالات :

قال رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية الجنرال حسن فيروز أبادي إن الغرب يخطط لـ «حرب عالمية» عبر نشر صواريخ باتريوت في تركيا قريبا.

وأضاف الجنرال أبادي أن «نصب صواريخ باتريوت على الحدود التركية السورية يعد أمرا خطيرا جدا على الإنسانية وحتى على مستقبل أوروبا».

واعتبر الجنرال أبادي في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الطلابية أن كل بطارية من بطاريات الصواريخ التي ستنشر في تركيا تمثل «نقطة سوداء على الخريطة لإثارة حرب عالمية».

ودعا «الحكماء والنخب في أوروبا والولايات المتحدة وتركيا» إلى الإسراع في إزالة تلك البطاريات، محذرا من أن نشرها في تركيا قد يشعل نارا لن يتمكن أحد من إخمادها، على حد تعبيره.

وكان الجنرال أبادي اتهم في أغسطس الماضي تركيا ودولا أخرى جارة بتشجيع ما سماها الأهداف العدوانية «للشيطان الأكبر»، في إشارة إلى الولايات المتحدة.

وقبل عام، حذر فيروز أبادي من أن بلاده قد تستهدف الدرع الصاروخية الأطلسية في تركيا، وهو ما دفع وزير الخارجية علي أكبر صالحي إلى مطالبته بالكف عن التصريحات غير المسؤولة.

وبناء على طلب من أنقرة، من المقرر أن تنشر دول في حلف شمال الأطلسي (ناتو) -بينها الولايات المتحدة وألمانيا- الشهر القادم بطاريات صواريخ باتريوت ومئات الجنود داخل تركيا على مقربة من الحدود مع سوريا.

وقالت تركيا إن تلك الصواريخ ستنشر بعمق عشرة كيلومترات تقريبا داخل أراضيها، وأبلغ رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان مؤخرا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن تلك الصواريخ لا تشكل تهديدا لأي كان.

والهدف المعلن لتركيا من نشر صواريخ باتريوت صدّ هجمات صاروخية محتملة من سوريا. وأثار القرار انتقادات من حلفاء نظام الرئيس السوري بشار الأسد وفي مقدمتهم إيران.

أوباما يؤبن ضحايا مجزرة «كونيكتيكت»

واشنطن / وكالات :

شارك الرئيس الأميركي باراك أوباما مساء أمس الأحد في تأبين ضحايا المجزرة التي شهدتها إحدى المدارس الابتدائية في ولاية كونيكتيكت وراح ضحيتها 27 قتيلا بينهم عشرون طفلا.

وأعلن البيت الأبيض أن أوباما سيتوجه إلى كونيكتيكت للمشاركة في حفل تأبين يلتقي خلاله عائلات ضحايا مجزرة مدرسة ساندي هوك ويقدم الشكر لأول من حضروا للمساعدة.

وأعلن الطبيب الشرعي في ولاية كونيكتيكت أن جميع ضحايا المجزرة أصيبوا بعدة طلقات نارية، وصنفت وفاتهم بأنها جريمة قتل، وأوضح أن القتلى هم 12 فتاة وثمانية صبيان أعمارهم تتراوح بين ست وسبع سنوات، أما الراشدون فتتراوح أعمارهم بين 27 و56 سنة، وهم مدير المدرسة وطبيب نفسي ومدرسان على الأقل.

وقال الطبيب الشرعي واين كارفر «رغم عملي في هذا المجال منذ أكثر من ربع قرن إلا أن هذا كان على الأرجح أسوأ ما رأيت أو رآه زملائي». مضيفا أنه شرح شخصيا سبع جثث، وتبين له أن الإصابات ناجمة عن طلقات نارية من سلاح طويل.

وقال المتحدث باسم شرطة كونيكتيكت، بول فانس إن المحققين يحللون كل شيء ويحاولون رسم صورة متكاملة من الأدلة التي جمعوها و«نأمل أن نتمكن من معرفة كيف ولماذا وقع هذا الحادث المؤسف؟»، مشيراً إلى أن الشرطة تتحدث إلى امرأة مصابة لم يكشف عن اسمها وهي تخضع للعلاج ودورها أساسي في هذا التحقيق.

وفي تكرار لحوادث إطلاق النار بالولايات المتحدة، أطلق مجهول في لاس فيغاس النار أمس الأول على امرأة فقتلها قبل أن ينتحر بطلق ناري أيضا. و ذكرت تقارير إعلامية أن المارة فروا في حالة ذعر من أحد المطاعم عندما أطلق رجل النار على امرأة ثم أطلق النار على نفسه، وعقب ذلك أعلنت السلطات المحلية أن الشرطة سيطرت على الموقف.

في هذه الأثناء كرر أوباما في خطابه الإذاعي الأسبوعي الرسالة التي وجهها الجمعة داعياً إلى تنحية السياسة جانباً و«اتخاذ إجراءات ذات مغزى لمنع وقوع مآس أخرى مثل هذه المأساة».

اليابانيون ينتخبون مجلس نواب جديدا

طوكيو / وكالات :

فتحت مراكز الاقتراع أبوابها أمس الأحد أمام الناخبين اليابانيين للإدلاء بأصواتهم وانتخاب مجلس نواب جديد، في انتخابات تشريعية مبكرة يتوقع أن يعود فيها محافظو الحزب الليبرالي الديمقراطي إلى السلطة بعد ثلاث سنوات قضوها في معارضة حكومة يسار الوسط.

ودعي أكثر من 100 مليون ياباني لانتخاب نوابهم البالغ عددهم 480، وسيختار النواب بدورهم رئيس وزراء جديدا للبلاد التي يعاني اقتصادها من الانكماش.

وأفاد مسؤولون عن تنظيم الانتخابات بأن عمليات الفرز ستبدأ فور إغلاق الصناديق في الساعة الثامنة مساء (11:00 بتوقيت غرينتش)، في حين يتوقع أن تعلن كبريات القنوات التلفزيونية نتائج استطلاعات آراء الناخبين لدى الخروج من مراكز الاقتراع.

وحتى الآن، يتقدم الحزب الليبرالي الديمقراطي المعارض في استطلاعات الرأي، كما تتوقع الاستطلاعات هزيمة ساحقة للحزب الديمقراطي الياباني الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء الحالي يوشيهيكو نودا.

من جهته، تعهد زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي شينزو آبي بإعادة ما أسماها بالدبلوماسية الضعيفة لمسار أكثر قوة، وذلك في ضوء توتر العلاقات مع الصين بسبب الخلاف بشأن مجموعة من الجزر غير المأهولة التي تتنازع عليها كل من طوكيو وبكين وتايبيه.

ويأتي صعود نجم الليبرالي الديمقراطي بعدما أثار أداء الديمقراطي الياباني استياء شعبيا بعد ثلاثة أعوام من توليه السلطة.

يذكر أن الانتخابات التشريعية الحالية هي الأولى منذ وقوع كارثة محطة فوكوشيما دايتشي النووية التي كانت من أكبر تحديات نودا، وخصوصا فيما يتعلق بجهود إعادة الإعمار في أعقاب الزلزال الذي ضرب اليابان يوم 11 مارس/آذار وما نجم عنه من موجات مد عاتية (تسونامي) تسببت في خسائر مادية وبشرية جسيمة بمناطق شمال شرقي البلاد.

كما واجه رئيس الوزراء مطالب بوضع سياسة جديدة للطاقة وإيجاد أموال لتمويل تكاليف الرعاية الاجتماعية لمجتمع يتزايد فيه عدد كبار السن، مع الحد من الدين العام الذي يزيد حجمه مرتين على الاقتصاد الذي يبلغ حجمه خمسة تريليونات، فضلا عن مصاعب الانقسام في مجلس النواب وحزبه الحاكم.

جماعة «الإخوان» تستخدم الدين في الترويج للدستور

رأت صحيفة «الفايننشال تايمز» البريطانية أن جماعة الإخوان المسلمين تقول عكس ما تفعل وظهر هذا جليا مؤخرا خلال تأكيدها أكثر من مرة أنها لا تستخدم الدين لحث الناس على التصويت بـ«نعم» على أول دستور لمصر بعد الثورة، والذي يقول منتقدوه إنه يزيد من سيطرة الإسلاميين على مقاليد الأمور في البلاد.

وقالت الصحيفة إن جماعة الإخوان سعت دائما للقول إنها لا تستخدم الدين للترويج للدستور الجديد لحثهم على التصويت بـ«نعم» على الدستور وأنه الطريق نحو الجنة، ولكنه سيكون خطوة نحو الاستقرار والمؤسسات الديمقراطية، إلا أنه عشية الاستفتاء أكد العديد من المؤيدين أنه استفتاء على الإسلام ويجب على الناس التصويت بـ«نعم»، فيما يقول المعارضون إنهم سيصوتون بـ«لا» لمنع سيطرة الإخوان على مقاليد الأمور.

وتابعت أن السلفيين أظهروا تأييدهم للدستور، وأنها خطوة على الطريق الصحيح، ودعوا للتصويت بـ«نعم» وأن الحاكم المسلم يجب أن يطاع، وخارج مسجد «رابعة العدوية» تجمع الآلاف من الإسلاميين رافعين لافتات لدعم الدستور، كتب على أحدها: «أنا مع محمد مرسي.. نعم للشريعة الإسلامية»، ورددت هتافات «بالروح بالدم نفديك يا إسلام».

وأوضحت أن منتقدي الرئيس «مرسي» يقولون إن الدستور يعطي الدين دورا كبيرا جدا في السياسة، وأنه فشل في حماية حقوق الإنسان، وقال «حمدين صباحي» وهو أحد زعماء جبهة «الخلاص الوطني»: «نحن على ثقة في قدرة الشعب المصري لإسقاط هذا الدستور .. لأنه إذا تمت الموافقة عليه فإنه سيتم تعميق الانقسامات في البلاد وتفاقم أزماتها السياسية».

الوضع خرج عن سيطرة مرسي

رأت مجلة «فلاست» الروسية، في إطار متابعتها للأوضاع على الساحة المصرية، خروج الأوضاع عن سيطرة النظام المصري الحاكم بعد أن أعطى الرئيس «محمد مرسي» لنفسه صلاحيات وسلطات أكثر من اللازم.

وأكدت المجلة أن ليس من قبيل الصدفة، أن تعقب قرارات الرئيس سلسلة من الأحداث الدرامية، مع خروج المعارضة إلى الشوارع، مطالبة بإلغاء الإعلان الدستوري، والتخلي عن إجراء استفتاء متسرع على مشروع الدستور الجديد.

واعتبر المحللون أن بدء الاعتصام المفتوح في ميدان التحرير وازدياد غليان الجماهير ساعة بعد ساعة، أصبح دليلاً على الانقسامات الجديدة في المجتمع المصري.

ويرى كثير من المراقبين أن الاحتجاجات الراهنة والمتوقعة يمكن أن تكون أكبر من تلك الاحتجاجات التي جرت في العام الماضي التي أرغمت الرئيس السابق «حسني مبارك» على التخلي عن كرسي الرئاسة، ومن الملاحظ أن الجماهير التي تخرج إلى الشوارع حاليا، هي نفس الجماهير التي خرجت في تلك الفترة وأطاحت بنظام مبارك.

وأضافت المجلة أن المحتجين افتقروا إلى التنظيم في العام الماضي، ولم يكونوا مستعدين لقبول الحلول الوسط التي اقترحتها السلطة آنذاك، كما أنهم لم يقبلوا بالحلول الوسط، كما تشبث المحتجون في ظل الحكم العسكري بموقفهم إلى أن حققوا مبتغاهم، لكن ثمار النصر التقطها «الإخوان المسلمين» الذين اختبئوا خلف ظهور الشباب في اللحظات الساخنة من الثورة، وفقا لـ«فلاست».

ويرجح المحللون نجاح الإخوان في الاستفادة من الثورة لصالح الاستيلاء على السلطة إلى قدراتهم التنظيمية الفائقة، ومرونتهم في التفاوض مع العسكر، وعقدهم صفقات معهم، وهو ما فشل فيه بقية القوى والفصائل التي شاركت في الثورة.

ويشعر الكثير من نشطاء ميدان التحرير بأن الإسلاميين اختطفوا الثورة، حتى أوصلوا مرشحهم إلى كرسي الرئاسة، وكتبوا الدستور كما أرادوا، كما نجح الإسلاميون بإزاحة معارضة نظام مبارك والليبراليين من المشهد السياسي، ولهذا يرى الخبراء أن ثمة حسابات يريد الثوار تصفيتها مع السلطات الحالية، والأحداث الأخيرة التي شهدتها القاهرة تؤكد هذه الحقيقة.

حزب الكنبة سيحدد مصير مصر

أكدت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية أن المعركة بشأن مستقبل مصر دفعت الأنصار الإسلاميين للرئيس محمد مرسي إلى القتال مع معارضيه على مدى 3 أسابيع دامية. وأضافت أن الكثير من المصريين يعتقدون أن مصير بلدهم يعتمد بشكل كبير على «حزب الكنبة». وأشارت إلى أن الإسلاميين ينتصرون في جميع عمليات التصويت التي تلت الثورة قبل عامين.

وأضافت أن المعارضين أنفسهم يعترفون بأن الاستفتاء قد ينتهي بتمرير الدستور. وأشارت إلى أن ذلك يدفع السياسيين والمحللين إلى تركيز انتباههم على ملايين المصريين الذي تجنبوا الاحتجاجات وليس لديهم توجهات سياسية، وتشمل هذه الفئة ثلث سكان مصر الذين يعانون من الأمية. وأضافت أن الكثير من السياسيين يطلقون على هذه الفئة «حزب الكنبة».

وأوضحت الصحيفة أن تصويت نسبة كبيرة من الناخبين بـ«نعم» سيؤكد شرعية الحكام الإسلاميين في مصر، وسيسمح لهم بإسكات معارضيهم العلمانيين. مضيفة أن الإقبال الضعيف على الاستفتاء سيشعل المقاومة ضد الإسلاميين. مشيرة إلى أن الوقت حاسم للقادة الإسلاميين ومعارضيهم.

ووصفت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية الاستفتاء على الدستور بأنه أصبح فاسدا بسبب الانقسام، والاحتجاجات العنيفة، مما يجعل من الصعب التوصل لاتفاق في الاستفتاء. وأضافت أنه كان يتعين على الرئيس محمد مرسي أن يؤجل الاستفتاء ويعيد تشكيل جمعية تأسيسية يكون سيطرة حلفائه من الإخوان المسلمين فيها أقل، ويطلب من أعضائها كتابة دستور معدل، يلبي مطالب معارضيه الليبراليين والعلمانيين.

وأوضحت أن المعارضين يرون أن الدستور يترك مساحة واسعة للإسلاميين لانتهاك حقوق الأقليات. وأشارت إلى وجود مخاوف بشأن الدستور الذي يمنح للقيادات العسكرية بالكثير من السلطة والمميزات التي كانت لديهم في عهد الرئيس السابق حسني مبارك.

وأضافت الصحيفة أن الرئيس محمد مرسي أصر على إجراء الاستفتاء سريعا، ومن المتوقع أن جماعة الإخوان المسلمين الأكثر تنظيما ستحشد أصوات كافية لتمرير الدستور. وأشارت إلى مطالبة المعارضة للمواطنين بالتصويت بـ«لا» على الدستور، وأضافت أن القضاة لا زالوا محتجين ويرفضون أداء دورهم الأساسي في مراقبة الاستفتاء. وأوضحت أنه في حال رفضت نسبة كبيرة الدستور فإن ذلك سيؤدي إلى إضعاف مرسي ويشكك في شرعية الدستور.

ونشرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية مقالا يطالب مصر بتعلم فن التنازل. وأشاد المقال باستعداد المعارضة المصرية للسماح بإجراء الاستفتاء على الدستور. وأضاف أن قرار الرئيس محمد مرسي بأن تتجاوز سلطاته سلطات القضاء يمثل أمرا مبالغا فيه.

وأشارت إلى أن إجراء الدستور يمثل علامة على أن المصريين ذوي الآراء المتعددة أصبحوا أخيرا يمارسون سياسة بدلا من اقتصار أنشطتهم على الاحتجاجات. ودعت واشنطن إلى أداء دور مختلف من خلال التوجيه والإرشاد دون التدخل، بمعنى أن تقوم بدور المدرب بدلا من قائد اللعبة.

وأضافت أن مسودة الدستور خاطبت النساء الأقليات، ولكن العبارات الغامضة تركت مساحة لضياع هذه الحقوق. وأشارت إلى أن كثيرين يعتقدون أن إلغاء العملية الدستورية قد ينجز شيئا ما، بمعنى أن المقاطعة والاحتجاجات هي الأداة الوحيدة في أيديهم للتعامل مع صناديق الاقتراع.

وتحت عنوان «مرسي وضع الإسلاميين في موقف دفاعي»، رأت صحيفة (فايننشيال تايمز) البريطانية أن الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها مصر حاليا تقدم درسا للعالم في مخاطر الانتقال السريع، زاعمة أن تصرفات الرئيس «مرسي» قدمت درسا للإسلاميين في الدول الأخرى حول مخاطر التسرع في تحقيق مكاسب انتخابية خلال التحولات الهشة.

واستهلت الصحيفة المقال قائلة: «يجب الاحتراس من الإسلاميين الآن، لأنهم كشروا عن أنيابهم الحقيقية، وما يحدث الآن هو رسالة مفادها أن الأنظمة الاستبدادية العربية لا تزال قائمة في الشرق الأوسط وتبث القلق والفزع من الانهيار المحتمل لأول تجربة لجماعة الإخوان المسلمين في الحكم من الأردن حتى الخليج، بما في ذلك الانقسامات في مصر وعدم الاستقرار الناجم عن الإعلان الدستوري الذي منح الرئيس «محمد مرسي» سلطات واسعة».

وأضافت الصحيفة :«رغم أن صعود الإخوان في مصر بعد سقوط الرئيس السابق «حسني مبارك» عزز طموحات الإسلاميين في الدول الأخرى، إلا أن الإسلاميين الآن وجدوا أنفسهم في موقف دفاعي».